



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

سعادة السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

٢٢ يناير ٢٠١٤

حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والحاجة إلى حماية حقوق الإنسان في العالم العربي

مذكرة مقدمة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى الأمين العام للأمم المتحدة، استنادًا إلى النقاط التي تحدث فيها السيد بهي الدين حسن مع الأمين العام، مدير مركز القاهرة، أثناء اجتماعهما في نيويورك في ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤

يشهد العالم العربي وضغًا غير مسبوق تهدد تداعياته بشكل مباشر أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة وهو "الحفاظ على السلم والأمن الدوليين". وتُعد حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ركنًا أساسيًا لهذه المهمة.

إن السمات الرئيسية المشتركة بين عدة دول في العالم العربي هي كما يلي:

- تشهد عدة دول أشكالًا معترفًا بها أو غير معترف بها من الحرب الأهلية: سوريا والسودان وجنوب السودان والعراق واليمن وليبيا.
- تشهد عدة دول تصاعدًا في الأنشطة الإرهابية على يد منظمات محلية و/أو عالمية: مصر والعراق وسوريا واليمن وتونس ولبنان وفلسطين وليبيا.
- تشهد بعض البلدان تصعيدًا في العنف السياسي (بما في ذلك الاغتيالات السياسية و/أو عمليات القتل خارج نطاق القضاء في سياق الاحتجاجات والاضطرابات) والقمع الدموي: سوريا والعراق ومصر واليمن والسودان وجنوب السودان وتونس ولبنان وليبيا والبحرين وفلسطين (على يد الاحتلال الإسرائيلي والسلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة).
- تعاني معظم دول المنطقة من انتهاكات منهجية وصارخة لحقوق الإنسان، من غير المتصور أنه بعد مرور ١٤ عامًا على بداية القرن الحادي والعشرين ترفض قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

والبحرين من بين دول أخرى التوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

• مازالت جامعة الدول العربية-وهي المنظمة الحكومية الإقليمية- تفتقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمتين من أجل التصدي للتحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة، فضلاً عن افتقارها إلى أية آلية عمل لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة، وعدم إتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني المستقلة للمشاركة على نحو ملائم في المداولات ذات الصلة بحقوق الإنسان والأمن.

ويتعين على الأمم المتحدة في هذا السياق التفاعل مع هذا الوضع الفريد من نوعه والمتداخل الذي يضرب في مقتل الغرض الأساسي من وجود الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى فإن العالم العربي في حاجة ماسة للمساعدة، والأمم المتحدة-وخاصة مكتب الأمين العام- في وضع استثنائي فريد يمكنها من تقديم تلك المساعدة. حيث لا يتمتع أي طرف آخر في واقع الأمر بالصورة الحيادية غير المتحيزة التي تحظى بها الأمم المتحدة وأمينها العام. وعلاوةً على ذلك دلت بيانات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التطورات المتعاقبة في المنطقة، خلال السنوات الثلاث الماضية، على دقة وموضوعية ومراعاة للمبادئ واستقلالية توجهات عن الدول الكبرى المعنية.

إن تحقق استجابة الأمم المتحدة والأمين العام إلى تحديات الوضع الحالي في العالم العربي يمكن أن يجري من خلال المقترحات التالية:

• ينبغي لمكتب الأمين العام للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان إيلاء أولوية فائقة ومنح المزيد من الاهتمام لهذا الوضع الأخذ في التدهور وتداعياته الكارثية المحتملة على السلم والأمن الدوليين وعلى حقوق الإنسان والشعوب.

• على مكتب الأمين العام للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان حشد الموارد الفكرية والبشرية والمالية اللازمة الاضطلاع بالمسئوليات المناطة بهما.

• ينبغي لمكتب الأمين العام للأمم المتحدة تعيين مبعوث خاص له معني بالتحول الديمقراطي في العالم العربي، وفريق عمل استشاري من أجل وضع طرق عمل فعالة وخلاقة للتعامل مع هذه الأزمة الأخذة في التدهور، والتنسيق مع المكاتب المعنية الأخرى في الأمم المتحدة.

• ينبغي إعادة النظر في مهمة وطبيعة عمل مكاتب الأمم المتحدة في العالم العربي وفي أدائها، وتقييمها في ضوء الوضع الإقليمي الأخذ في التدهور. وينبغي إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في عمل مكاتب الأمم المتحدة. لقد حان الوقت للتخلي عن الافتراض الخاطئ السائد بأن الفقر وعدم التنمية هما السبب الرئيسي وراء السجل المزري لحقوق الإنسان في الدول العربية، وكذلك عدم الاستقرار وانتشار الصراعات وأعمال الإرهاب في المنطقة، فقد تبين على الدوام أن ترسيخ الحقوق المدنية والسياسية ووقف القمع السائد منذ فترة طويلة، هما بنفس أهمية قضايا التنمية، أو أهم منها، (تحقيق السلام والأمن المستدامين على سبيل المثال في ليبيا وسوريا والبحرين).

• لا ينبغي أن تكون بعثات الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في المنطقة ذات طابع فني بحت، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي ووضعية حقوق الإنسان الأعم والأشمل (البيئة الإعلامية، وحرية التعبير،

والعنف السياسي، وخطاب البغض وكرهية الأجانب، والتمييز الديني والعنصري، الخ ... في البلاد التي تُجرى فيها الانتخابات.

القضايا المواضيعية ذات الأهمية

نظرًا للمستوى غير المسبوق وتواصل الانتهاكات التي تُمارس داخل المنطقة كلها ضد المحتجين السلميين، يجب على الأمين العام أن يدعو الجمعية العامة إلى اعتماد "إعلان بشأن الخطوط التوجيهية والمبادئ الخاصة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية".

أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على اهتمامه بمسألة الأعمال الانتقامية والهجمات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة وممثلها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان، وأحثه على استخدام مساعيه الحميدة من أجل ضمان دعم أقوى للمبادرة الخاصة بإنشاء مركز اتصال/تنسيق للأمم المتحدة يكون معنيًا بالأعمال الانتقامية، والذي أرجأت إنشائه الجمعية العامة مؤخرًا.

تطرح مسألة الأعمال الانتقامية إشكالية خاصة في العالم العربي، لاسيما في بعض دول الخليج حيث تجري عمليات انتقامية منهجية تكاد أن تطل جميع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحاولون التعاون مع الأمم المتحدة ([أنظر تقرير مركز القاهرة في هذا الصدد](#)). ينبغي النظر إلى هذه الهجمات بوصفها هجومًا ضد منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وليس فقط ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

في السياق نفسه من تفاعل المجتمع المدني مع آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أحث الأمين العام -مثلما دعا إلى ذلك من قبل في تقارير سابقة مقدمة إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان- على اقتراح سبل ووسائل لضمان "الشفافية والنزاهة" بشكل أفضل في عملية صنع القرار داخل لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والمكلفة باستعراض الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية للانخراط مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك إما من خلال الدراسة أو في تقريره السنوي عن الأعمال الانتقامية.

تتبع عدة دول حاليًا "إطارًا نموذجيًا" عند اعتماد قوانين قمعية للمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم، حيث تكون هذه القوانين متماثلة إلى حد كبير في معظم الأحيان. ولكن لا يوجد "إطار نموذجي" دولي يوضح الكيفية التي ينبغي أن تبدو بها القوانين المعنية بالمنظمات والجمعيات غير الحكومية، كي تحترم الحق في حرية تكوين الجمعيات. لقد أن الأوان إذًا للأمين العام أن يشكل فريق عمل بالاشتراك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لوضع مثل هذا "الإطار النموذجي" للقوانين المعنية بحرية تكوين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وإيجاد سبل لتعزيز اعتمادها من قبل الدول على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية.

توصيات خاصة بدول معينة

- **سوريا:** يجب ألا تكافئ خلاصات مؤتمر جنيف ٢ عنف النظام القمعي أو أعمال الإرهاب التي ترتكبها بعض المنظمات المعارضة. ربما ينظر الأمين العام في دعوة روسيا وقطر والمملكة العربية السعودية للعمل معاً من أجل الخروج بمبادرة قد تساعد على ضمان الإفراج غير المشروط عن جميع المحتجزين والأشخاص غير المقاتلين الذين اختطفهم الأطراف المتحاربة -بمن فهم المدافعين عن حقوق الإنسان.
- **البحرين:** ربما يدعو الأمين العام الدول من "أصدقاء" البحرين (المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) للعمل معاً من أجل إطلاق مبادرة قد تساعد في سد الفجوة السياسية الآخذة في الاتساع بين الحكومة المدعومة من السنة والأغلبية الشيعية، وضمان الاستقرار ووضع حد فوري لانتهاكات حقوق الإنسان ضد المحتجين والناشطين المطالبين بالديمقراطية، فضلاً عن إنهاء العقاب الجماعي للمواطنين في بعض مناطق البحرين. ووضع تصور عملي لتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وجدول زمني للتنفيذ، وإطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- **ليبيا:** ينبغي للأمين العام أن يدعو إدارة عمليات حفظ السلام وأقسام أخرى في الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بمسئوليتها عن حماية السكان. ويجب على بعثة الأمم المتحدة في ليبيا أن تضطلع بدور أقوى في نزع السلاح، كما ينبغي الاستعانة بخبراء نزع السلاح الذين شاركوا في برامج الأمم المتحدة السابقة في ليبيا وبلدان أخرى لتقديم الدعم اللازم.
- **اليمن:** على الرغم من جهود للأمم المتحدة الكبيرة، ومن إيفاء ممثل خاص للأمين العام في البلاد، شهد اليمن في الأشهر القليلة الماضية انتكاسة تهدد بتقويض جميع الإنجازات التي تحققت مؤخراً. يجب على الأمين العام أن يدعو إلى إجراء تقييم شامل لعملية تنفيذ المبادرة الخليجية في اليمن المدعومة من مجلس الأمن.
- **فلسطين:** ينبغي للأمين العام إصدار نداء يدعو فيه جميع الأطراف المعنية إلى جعل ٢٠١٤ عام التوصل إلى حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية على أساس مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

مصر

مصري حجر الزاوية في أية مبادرة إقليمية ترمي إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إذا فشلت مصر في تحقيق الديمقراطية والاستقرار، سيكون لفشلها تأثير سلبي كبير على مهمة الأمم المتحدة في المنطقة بأسرها. نظراً للإخفاق المستمر الذي مُنيت به الأنظمة المتعاقبة التي تولت الحكم منذ ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، أصبحت مصر دولة أقل استقراراً، تتسم بصفة رئيسية بما يلي: عدم توافر توافق سياسي، والفشل المتواصل في التوصل إلى حقيقة الأحداث الرئيسية منذ بداية الثورة، وانتشار خطاب البغض وكرهية الأجانب والكرهية الدينية، وتصعيد العنف السياسي والهجمات الإرهابية، وإعادة تمكين الأجهزة الأمنية الوحشية التي لم يطرأ عليها أي إصلاح، وإخفاق النظام القضائي بشكل متواصل في تحقيق العدالة ضد مرتكبي المجازر والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قبل الثورة وبعدها. قد يفضي هذا الفشل المستمر لنظام القضاء المصري إلى سد هذه الفجوة عن طريق اللجوء إلى النظام القضائي الدولي.

عرفت مصر قبل ثورتها وفي أعقابها ممارسة الجهات الأمنية نفوذًا قويًا على أداء النيابة العامة. وأظهرت الأشهر الستة الماضية أن أجهزة الأمن صارت لها بوضوح اليد العليا في توجيه العمل اليومي للنيابة. ولم تعد أجهزة الأمن تسعى للحصول على تصريح من النيابة لإلقاء القبض على أي مواطن، حيث يصدر إذن القبض في وقت لاحق في أي يوم أو ساعة. وعندما يطلب الشخص الموقوف رؤية أمر التوقيف، قد يتعرض للضرب على الرأس بقبضة مسدس، كما حدث مع الناشط المعروف علاء عبد الفتاح وزوجته. بل كان الوضع أسوأ من ذلك عندما داهمت قوات الأمن المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول الماضي. فعندما طلب العاملون في مركز حقوق الإنسان المطلوب القبض عليهم الاطلاع على أمر التوقيف الصادر عن النائب العام، تعرضوا لضرب وحشي داخل المركز وعلى درج المبنى المكون من ثلاثة طوابق. وعندما اعترض ضابط شرطة كان مع القوة التي داهمت المركز على ضرب محامٍ معروف بالمركز، تعرض هو أيضًا للضرب على أيدي زملائه من الأمن الوطني ومُزقت ثيابه أمام باقي أفراد القوة والمقبوض عليهم. وهذا قد يكون مصير أي شرطي يتحلى بالتعقل، نظرًا للهستيريا المحمومة المسيطرة على الأجهزة الأمنية في الانتقام من رموز شباب الثورة. عندما قتل ضباط شرطة ٣٧ شخصاً احتُجزوا في سيارة ترحيلات، أحالهم النيابة إلى محكمة الجنح! في حين أحالت النيابة الشباب الذين وُجهت إليهم تهمة "مخالفة" قانون التظاهر إلى محكمة الجنايات!

لقد تدخل الجيش في ٣ يوليو ٢٠١٣ للإطاحة بالرئيس محمد مرسي في رد فعل إيجابي لمطلب شعبي ضخّم عبّرت عنه حشود من ملايين المصريين التي خرجت إلى الشوارع في ٣٠ يونيو. برر الجيش الإجراءات التي اتخذها على أنها خطوة لتفادي حرب أهلية محتملة. ولكن منذ ذلك الحين، تزايدت في واقع الأمر احتمالات الانزلاق نحو حرب أهلية، وتمكّنت المنظمات الإرهابية من توسيع عملياتها ليس في سيناء فحسب بل وأيضًا في القاهرة ومدن قناة السويس وعدة محافظات في شمال مصر. وقد تجرأت تلك الجماعات بما يكفي لتوجيه ضربات لعدة مقرات سيادية أمنية وعسكرية في مناطق متفرقة في أنحاء البلاد، وقتل العديد من الجنود والضباط على نحو شبه يومي. يُعد قرار الحكومة غير المبرر الصادر مؤخرًا بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية خطوة حمقاء في الاتجاه الخاطئ. فأعمال الإرهاب والتصريحات التي يُدلي بها أفراد لا تبرر تصنيف المنظمة بأسرها بوصفها منظمة إرهابية. هذا القرار من المحتمل أن يدعم بشكل غير مباشر فرص التجنيد في الجماعات الإرهابية وأن يدفع بالبلاد نحو المزيد من عدم الاستقرار والفوضى وتفكيك الدولة.

توصيات خاصة بمصر:

- يجب على الأمين العام أن يضع كامل ثقله السياسي وراء تأسيس مكتب إقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في مصر تشمل ولايته مراقبة حقوق الإنسان وحمايتها، في مصر والعالم العربي، ينبغي للأمين العام متابعة المفاوضات عن كثب للتأكد من الانتهاء منها في الوقت المناسب.
- على الأمين العام أن يشجع المفوضية السامية لحقوق الإنسان على اعتماد نهج أكثر ديناميكية إزاء تفاقم مشكلة حقوق الإنسان في مصر، فالمفوضية في حاجة إلى رفض السماح باستخدام المفاوضات لإسكاتهم عن الانتهاكات التي تحدث في مصر.
- يجب على الأمين العام أن يعرض تقديم الدعم الفني من الأمم المتحدة إلى لجنة تقصي الحقائق المعنية بالفترة ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

- ينبغي للأمين العام دعوة الحكومة المصرية إلى ضمان الحق في الاحتجاج السلمي مع ضمان العدالة لضحايا القمع والعنف السياسي، والإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين السلميين ووضع حد لاستخدام الحبس الاحتياطي كسلاح لمعاينة المعارضين السياسيين. ينبغي أيضاً تعديل قانون التظاهر الجديد بحيث يتوافق مع المعايير الدولية ومع التزامات مصر الدولية.
- يجب على الأمين العام أن يدعو أعضاء الإخوان المسلمين إلى إعادة تقييم الأعمال التي ساهمت في تأزم الوضع الحالي، وإلى مزيد من التصعيد في العنف، سواء أثناء توليها الحكم، أو في المعارضة على حد سواء. كما يجب على الإخوان المسلمين كبح جماح أعضائها وأنصارها وحثهم على عدم استخدام العنف.